14 أكتوبر
14 OCTOBER

يومية - سياسية - عامة

تأسست في عدن بتاريخ 19 يناير 1968م

رئيس مجلس الإدارة - رئيس التحرير

محمد هشام باشراحيل

718188808 ■ 14october1968@gmail. com ايميل المؤسسة والصحيفة ■ Adv. 14october1968@gmail com ايميل الإعلانات

الثلاثاء 28 أكتوبر 2025 م الموافق 6 جمادى الأولى 1447 هـ - العدد 18006 - السنة 57 - رقم الإيداع 2 - 8 صفحات - 200 ريال

14 أكتوبر 14 OCTOBER

يومية - سياسية - عامة

مؤسسة 14 أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر

الريادة والتميز في مجال الطباعة والأعمال التجارية

خدماتنا : • طباعة الكتب • تجليد الكتب • طباعة المجلات والصحف • طباعة المفكرات والتقويم • طباعة كافة الفواتير والسندات والسجلات • طباعة الأعمال الفنية • أعمال النشر خدمات التسويق • خدمات التوزيع • التصميم والتنسيق • طباعة كافة المطبوعات الورقية.

الموقع الإلكتروني لمؤسسة 14 أكتوبر

www.14october.com

مؤسسة 14 أكتوبر والصحافة الإنسانية توقعان مذكرة تفاهم لدعم مشروع (أصوات عدن الخضراء)

عدن / خاص

وقّعت مؤسسة 14 أكتوبر للطباعة والنشر ومؤسسة الصحافة الإنسانية (HJF) مذكرة تفاهم في مدينة عدن، تهدف إلى إرساء إطار عمل مشترك يضمن التعاون الفعّال بين الطرفين في تغطية ودعم مشروع "أصوات عدن الخضراء".

وأشار محمد هشام باشراحيل، رئيس مجلس إدارة مؤسسة 14 أكتوبر- رئيس التحرير، إلى أن «المذكرة تأتي في إطار إيماننا العميق بالدور المحوري للصحافة المهنية في دعم القضايا البيئية وخلق رأي عام مساند لجهود حماية محميات الأراضي الرطبة الخمس في عدن، ولهذا، نحن ملتزمون بتخصيص مساحة إعلامية بارزة في منصاتنا المطبوعة والإلكترونية لضمان التغطية الشاملة والانتشار الواسع لجميع أنشطة وفعاليات ومخرجات مشروع أصوات عدن الخضراء، بما يعزز الوعي ويدعم هدف المشروع في الحفاظ على محميات الأراضي الرطبة الخمس في عدن والبيئة بشكل عام».

ويُعد مشروع "أصوات عدن الخضراء" أحد الأنشطة التي تنفذها مؤسسة الصحافة الإنسانية بالشراكة مع منظمة سيفرورلد (SAFERWORLD)، وبتمويل من الاتحاد الأوروبي، وذلك بالتنسيق والإشراف المباشر من الهيئة العامة لحماية البيئة فرع عدن. يتمثل الهدف العام للمشروع في تمكين منظمات المجتمع المدني لقيادة العمل المناخي والبيئي وتعزيز جهود حماية محميات الأراضي الرطبة الخمس في عدن.

ووقّع المذكرة عن الطرف الأول، مؤسسة 14 أكتوبر ومقرها المعلا بعدن، رئيس مجلس الإدارة رئيس التحرير محمد هشام باشراحيل، ومؤسسة الصحافة الإنسانية ومقرها خور مكسر بعدن، رئيسها بسام القاضي، كطرف ثانٍ.

وتعليقاً على توقيع المذكرة، قال بسام القاضي، رئيس مؤسسة الصحافة الإنسانية: "نؤمن في مؤسسة الصحافة الإنسانية بأن الشراكة مع صرح إعلامي عريق مثل مؤسسة 14 أكتوبر هي خطوة أساسية لضمان وصول رسالة مشروع "أصوات عدن الخضراء" الهادفة إلى تمكين المجتمع المدني من قيادة العمل البيئي وحماية محميات الأراضي الرطبة الخمس في عدن. حيث سيُمكننا هذا التعاون من إنتاج محتوى إعلامي متخصص وتوزيعه على أوسع نطاق ممكن، ما يسهم في خلق رأي عام مساند ويسلط الضوء على أهمية هذه المحميات ويساند جهود التنمية المستدامة بدعم من الاتحاد الأوروبي ومنظمة سيفرورلد".

وتهدف المذكرة إلى تحقيق التغطية الشاملة لضمان النشر الإعلامي الواسع والمشترك لأنشطة وفعاليات ومخرجات المشروع، والشراكة الفعّالة والمستمرة في حملة حماية محميات الأراضي الرطبة الخمس في عدن. كما تسعى إلى تعزيز الوعي والمساهمة في خلق رأي عام مساند لجهود حماية المحميات البيئية وإبراز أهميتها عبر منصات الطرفين.

يوميات

نحو قوة ردع فاعلة ومفعلة

يكتبها / طارق حنبلة

دون أي احترام أو إذعان للقانون الدولي أو التزام للإرادة الدولية وقرارات مجلس الأمن الدولي والهيئات والمنظمات والتحالفات الإقليمية، يستمر الاحتلال الإسرائيلي البغيض والأرعن والدخيل على دول وشعوب المنطقة بالاعتداءات السافرة والمشينة على أراضينا العربية وشعوبها المسالمة والملتزمة بكل القوانين والأعراف الدولية، بكل صلف وسوقية وبلطجة لا يمكن قبولها والاستمرار في تحمل تبعاتها وتداعياتها الخطيرة.

فقد تابع العالم باهتمام وقلق بالغ وغير عادي قيام إسرائيل، وبأوامر مباشرة من السفاح والمطلوب دولياً بارتكاب جرائم حرب وإبادة جماعية، سيئ الصيت والسمعة، المدعو نتنياهو رئيس وزراء الكيان المحتل، وبتحريض من فريقه الحكومي وبدرجة رئيسية مجرم الحرب بن غفير، والسفاح المعتوه سموتيرتش ووزير الدفاع المريض، والراديكالي الأحمق سرائيل كاس.. حيث قام هذا الكيان المجرم بضرب العمق السوري مستغلاً الظروف التي تمر بها سوريا الوليدة من رحم القهر والظلم والاستبداد، وكذا لبنان الجريحة رغم توقف الحرب، ومناطق سكنية آمنة في اليمن. وأخيراً وليس بآخر ضرب (العمق القطري) رغم كل الجهود الدولية والإنسانية والأخلاقية التي بذلتها وتبذلها دولة قطر، التي تعد وسيطا استراتيجيا ولاعبا سياسيا هاما وفاعلا لإنهاء الصراع السياسي والحروب الضروس بين تل أبيب وحركة حماس، كما يعلم الجميع. وهو ما يؤكد وبالبرهان القاطع مدى الحقد الدفين والهمجية الفجة اللتين تحملهما إسرائيل تجاه كل ما هو عربي، وبصيغة عنوانها التوحش والعنصرية وشريعة الغاب.

إن العالم اليوم وشعوب المنطقة يعيشون تحدياً كبيراً وخطيراً ومهيناً لسيادة الدول وحقها القانوني الطبيعي والإنساني، الذي كفلته كل القوانين والمواثيق والأعراف بالعيش بسلام وحرية وكرامة إنسانية، وهو ما لا تؤمن به إدارة النتن ياهو وشلة القتل والإبادة الجماعية ممن جبلوا على ممارسة الإرهاب الدولي والقتل بالهوية، وبأبشع صورة ممكنة.

مؤخراً، توقفت حرب غزة البشعة وفق خطة ترامب للسلام في الشرق الأوسط ومنطلقها (غزة البطولة والعزة)، حسب ما وعد ترامب إدارة البيت الأبيض، وقد لاقت قبولاً وارتياحاً عربياً وإسلامياً وعالمياً كبيرا ووميض أمل وتطلعاً واسعاً، نحو سلام عادل وشامل في المنطقة والعالم الذي استبشر خيراً بهذه الخطوة الأكثر من رائعة والعظيمة حقا.

وفي غضون يومين من هذا الحدث المهيب والفاعل والسعيد، وفي غمرة هذه الأفراح (وتوقف شلالات الدم الفظيعة) التي أقدم عليها الاحتلال، قتلت إسرائيل ثلاثة فلسطينيين أبرياء بدم بارد وبلطجة وسوقية مرفوضة وسخيفة، تستهدف خرق (الاتفاق) والعودة بأسرع وقت ممكن نحو حمامات الدم ومستنقعات العنف والرعب والهمجية التي أدمنتها حكومة إسرائيل المتعاقبة منذ اتفاقيات (غدر بلفور) المشؤوم، وسقوط شعوبنا العربية في قبضة الأطماع الصهيونية والغربية واستهتارها بـ(الدم الفلسطيني والعربي) لخدمة (الإرهاب الإسرائيلي) الذي هو عدو لكل العالم والقوى المحبة للسلام.

وليس أمام شعوبنا العربية والاسلامية سوى الدخول في تحالف (سياسي وعسكري وأمني) يوقف إسرائيل الإرهابية (قولاً وفعلاً)، من خلال إجراءات ردع قوية وصارمة و(فاعلة) تحمي أراضينا وتحفظ مصالحنا وآمالنا وتطلعاتنا في العيش بأمن وسلام وحرية ووئام، بعيداً عن (بيانات الشجب والاستنكار ولغة اللهم نفسي) التي أدمت قلوبنا وكسرت عزائمنا وشوهت جمال تاريخنا المرصع بالمجد والعلياء والفكر المضيء والألق التليد الضاربة جذوره في أرضية التاريخ.

عدن .. وزارة الخدمة المدنية تعلن عن إجراءات حسم ازدواجيات التوظيف للمبعدين قسراً

عدن / خاص

أعلنت وزارة الخدمة المدنية والتأمينات عن دعوة هامة موجهة الى الموظفين المدنيين المبعدين قسراً والمشمولين بقرار اللجنة الرئاسية رقم (7) والذين ظهرت في بياناتهم حالات ازدواج وظيفي او تعارض في احقية استلام المستحقات.

وأوضحت الوزارة في بيانها ان الدعوة تشمل فئتين من الموظفين:

1 - من تم إيقاف صرف مستحقاتهم نتيجة ادعاء أكثر من شخص أحقيته بالوظيفة، حيث تم تسجيل أكثر من موظف على نفس الوظيفة أثناء عملية استيفاء البيانات.

2 - من حضروا لاستيفاء بياناتهم وتبين وجود موظفين آخرين تم تسجيلهم على نفس الوظيفة واستلموا المستحقات.

وأضافت: على جميع من تنطبق عليهم هذه الحالات الحضور إلى ديوان عام وزارة الخدمة المدنية والتأمينات - صالة المعارض في خور مكسر مصطحبين كافة الوثائق الوظيفية والشخصية التي تثبت أحقيتهم القانونية بالوظيفة، وذلك ليتم التحقق والفصل بين الأطراف وتحديد المستحقين.

وبينت الوزارة أن مدة الحضور خلال أسبوعين من تاريخ هذا الإعلان، وبعد انقضاء هذه المدة، لن تنظر الوزارة في أي حالات مشمولة بهذا الإعلان، وستتخذ الإجراءات المناسبة وفقاً لذلك.

الجمهورية اليمنية
وزارة الخدمة المدنية والتأمينات
الديوان العام
مكتب التوجيه
عدن

الرقم: ع.ت/٢/٢٦٠٣
التاريخ: ٢٧ أكتوبر ٢٠٢٥
الموافق: ٥ جمادى الأولى ١٤٤٧هـ
المرفقات: .....

إعلان هام

تعلن وزارة الخدمة المدنية والتأمينات – العاصمة عدن للإخوة الموظفين المدنيين المبعدين قسراً والمشمولين بقرار اللجنة الرئاسية رقم (7)، والذين تندرج حالاتهم ضمن الآتي:

1. من تم إيقاف صرف مستحقاتهم نتيجة ادعاء أكثر من شخص أحقيته بالوظيفة، حيث تم تسجيل أكثر من موظف على نفس الوظيفة أثناء عملية استيفاء البيانات.
2. من حضروا لاستيفاء بياناتهم وتبين وجود موظفين آخرين تم تسجيلهم على نفس الوظيفة واستلموا المستحقات.

فعلى جميع من تنطبق عليهم هذه الحالات الحضور إلى ديوان عام وزارة الخدمة المدنية والتأمينات – صالة المعارض في خور مكسر، مصطحبين كافة الوثائق الوظيفية والشخصية التي تثبت أحقيتهم القانونية بالوظيفة، وذلك ليتم التحقق والفصل بين الأطراف وتحديد المستحقين من عدمه.

مدة الحضور: خلال أسبوعين من تاريخ هذا الإعلان.

بعد انقضاء هذه المدة، لن تنظر الوزارة في أي حالات مشمولة بهذا الإعلان، وستتخذ الإجراءات المناسبة وفقاً لذلك.

صادر عن:
- وزارة الخدمة المدنية والتأمينات – العاصمة عدن
- تاريخ: 5 جمادى الأولى 1447 هـ
- الموافق: 27 أكتوبر 2025م

لجنة مراقبة الأسعار بالمهرة تنفذ نزولاً ميدانياً إلى الصيدليات

المهرة / خاص :

نفذت لجنة مراقبة الأسعار بمحافظة المهرة، أمس، نزولاً ميدانياً إلى عدد من الصيدليات بمدينة الغيضة، بهدف الاطلاع على مدى التزامها بالأسعار المحددة والتأكد من توفر الأدوية الأساسية للمواطنين.

وترأس النزول مدير عام مكتب الصحة والسكان بالمحافظة الدكتور عوض مبارك سعد، بمشاركة ممثلين عن مكتب الصناعة والتجارة وصحة البيئة، حيث اطلعت اللجنة على آلية تسعير الأدوية والالتزام بلوائح البيع المعتمدة.

وأشاد الدكتور عوض مبارك خلال تصريح له، بمستوى التزام ملاك الصيدليات بأسعار الأدوية وحرصهم على توفيرها للمواطنين وفق التسعيرة المحددة، مثمناً تعاونهم واستجابتهم لتوجيهات السلطة المحلية ممثلة بالمحافظ الاستاذ محمد علي ياسر، ومكتب الصحة.

وأكد أن هذا النزول يأتي في إطار الجهود الرقابية المشتركة التي تهدف إلى حماية المستهلك وضبط الأسعار في مختلف القطاعات الخدمية، مشيراً إلى أن اللجنة لم ترصد أي مخالفات خلال جولتها امس، وهو ما يعكس وعي وحرص العاملين في القطاع الصحي بالمحافظة.

خفر السواحل تضبط عملية تهريب مهاجرين غير شرعيين

عدن / خاص

تمكنت قوات خفر السواحل اليمني قطاع البحر الأحمر، أمس من ضبط عملية تهريب مهاجرين.

وضبطت دورية بحرية قارب صيد تقليدي نوع "فيبر" كان محملاً بـ 20 مهاجراً إفريقياً (16 ذكور – 4 إناث) وتم اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة، وتسليم المهاجرين إلى الجهات المختصة في باب المندب.

أزمة مياه عدن.. رواية أخرى

ثروت جيزاني

تعيش مدينة عدن واحدة من أعقد أزماتها الخدمية، وهي أزمة شح المياه وتراجع كمياتها بصورة مقلقة. فالمصادر الثلاثة الرئيسية التي تغذي المدينة (بئر ناصر، بئر أحمد، وحقل المناصرة) تعمل اليوم بنحو 85 بئراً فقط، بطاقة إنتاجية لا تتجاوز 130 ألف متر مكعب يومياً، مقابل احتياج فعلي يتراوح بين 250 و300 ألف متر مكعب. هذه الفجوة الكبيرة تضع السكان في دوامة عطش ومعاناة لا تنتهي.

وللتخفيف من العجز، تحصل عدن بين حين وآخر على حصة محدودة من مياه أبين (حقل الروى)، تقدر بعشرة آلاف متر مكعب أسبوعياً، لكنها غير منتظمة، ما يجعل تأثيرها محدوداً. ومع مرور الوقت، يتسع الضغط على شبكة المياه، فيما تظل الحلول المطروحة مؤقتة ولا تمس جوهر المشكلة.

المعضلة تتفاقم أكثر مع هبوط منسوب المياه الجوفية بمعدل 3 إلى 4 أمتار سنوياً نتيجة غياب التغذية الطبيعية من الأمطار والسيول، وهو ما ينذر بخطر (نضوب المورد الجوفي) في المستقبل، أي (أزمة وجودية) تهدد حياة مئات الآلاف من السكان. يضاف إلى ذلك، انقطاع التيار الكهربائي وصعوبة توفير الديزل لتشغيل المضخات، ما يجعل الإنتاج غير مستقر ويعرقل عمليات التوزيع المنتظمة.

أما من الناحية المالية، فإن ضعف تسديد فواتير المياه يحرم المؤسسة من موارد حيوية كانت ستُوجَّه لأعمال الصيانة والتطوير. وإلى جانب ذلك، تبرز مشكلة الفاقد المائي كواحدة من أكبر التحديات، إذ تصل نسبته إلى ما بين 40 و60 في المائة من إجمالي الإنتاج بسبب الربط العشوائي والتسربات في الشبكة. ورغم جهود الفرق الفنية والإدارية لتقليصه، ما يزال الفاقد يشكل نزيفاً مستمراً يلتهم كميات ضخمة من المياه.

ولا يتوقف الخطر عند هذا الحد؛ فعمليات البسط العشوائي على حقول المياه تهدد الأمن المائي مباشرة. فالتعديات تعرقل خطط التوسع في حفر الآبار الجديدة وأعمال الصيانة للآبار القائمة، وتزيد من خطر التلوث الناتج عن البيارات القريبة من الحقول وفي قلب الحقل المائي. ومع غياب الرقابة والإجراءات الرادعة، تتحول القضية من أزمة خدمية إلى قضية أمنية وصحية تمس حياة الناس واستقرار المدينة.

ورغم الصورة القاتمة، هناك جهود تُبذل على الأرض: صيانة المنظومات الشمسية في حقل المناصرة، إصلاح المضخات، وحفر 20 بئراً جديدة في بئر أحمد بتمويل من البرنامج السعودي ومؤسسات خيرية كـ«صلة» و«العون المباشر». كما تُعد دراسات لإنشاء خطوط نقل مياه إضافية بقطر 600 و700 مليمتر لربط الحقول بخزانات محطة البرزخ، لتحسين التموين لمناطق كريتر وخورمكسر والمعلا والتواهي. لكن تنفيذ هذه المشاريع ما يزال مرهوناً بتوفير التمويل.

كل هذه الجهود، رغم أهميتها، تبقى حلولاً إسعافية لا تعالج جذور الأزمة. فاعتماد عدن الكامل على المياه الجوفية أصبح (خياراً خطيراً) لا يمكن الاستمرار فيه، خاصة مع الهبوط السنوي المتسارع في المخزون الجوفي. ولهذا، بات من الضروري الاتجاه نحو تحلية مياه البحر كخيار استراتيجي لإنقاذ المدينة من كارثة عطش قريبة.

التحلية اليوم ليست ترفاً ولا مشروعاً مؤجلاً، بل ضرورة حتمية لحماية حياة الناس ومستقبل المدينة. تجاهل هذا الخيار أو تأجيله يعني السير نحو مستقبل أكثر تعقيداً، وربما نحو كارثة إنسانية يصعب تداركها.

لقد آن الأوان لأن يُنظر إلى قضية المياه في عدن (كقضية أمن قومي) تتطلب تخطيطاً وتمويلاً مستدامين، ومساءلة صارمة لكل (من يعبث بالموارد). فالوقت يمضي سريعاً، وكل تأخير يعني مزيداً من الهدر والانهيار. وإذا لم يُتخذ القرار الشجاع اليوم، فقد يأتي يوم يصبح فيه الماء أثمن من كل شيء آخر.

بحث استئناف رحلات (اليمنية) إلى المنامة

المنامة / سبأ :

بحث سفير اليمن لدى مملكة البحرين، الدكتور علي الاحمدي، امس ، مع وزير الاتصالات والمواصلات البحريني، الدكتور الشيخ عبدالله بن احمد آل خليفة، تعزيز التعاون بين البلدين الشقيقين في مختلف المجالات، واستئناف رحلات الخطوط الجوية اليمنية الى المنامة.

واشاد السفير الاحمدي بالمنجزات التي تحققها وزارة المواصلات والاتصالات البحرينية في مجال المواصلات الجوية والبرية البحرية.

نماذج شبابية رائدة

على مدى سنوات من العمل الحقوقي والإنساني، برز الناشط علي عبدالإله سلام كأحد الكفاءات المتخصصة في مجال القانون الإنساني الدولي وبرامج الحماية المجتمعية، حيث جمع بين الدراسة الأكاديمية العميقة والخبرة العملية الميدانية في عدد من المنظمات المحلية والدولية.

حصل على درجة البكالوريوس في مجال العلاقات الدولية ودرجة الماجستير في الاتصال السياسي من جامعة بوترا الماليزية، وهو ما أتاح له فهمًا واسعًا للعلاقة بين الإعلام والسياسات العامة والعمل الإنساني، وكيفية توظيف أدوات الاتصال في تعزيز قضايا العدالة والسلام والتنمية.

بدأ مسيرته المهنية بالعمل تطوعيا مع المنظمات المحلية منذ العام ٢٠٠٦ ومن ثم تدرج في الوظائف في المنظمات الدولية العاملة في اليمن، متدرجًا في مواقع متعددة أظهرت قدراته في إدارة البرامج الإنسانية وحماية الفئات المتضررة من النزاعات، حيث تقلد مناصب بارزة في صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) كمسؤول عن برامج العنف القائم على النوع الاجتماعي، مساهمًا في تطوير استراتيجيات وطنية للحد من العنف ضد النساء والفتيات، ودعم مراكز الحماية والخدمات النفسية والاجتماعية.

كما عمل مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC) مسؤولًا عن ملف الاحتجاز في جنوب اليمن، حيث كان معنيًا بمتابعة أوضاع المحتجزين، وضمان احترام المعايير الإنسانية الدولية داخل أماكن الاحتجاز، وتعزيز التنسيق مع السلطات المحلية والشركاء الوطنيين لتطبيق مبادئ القانون الدولي الإنساني في الميدان.

وإلى جانب عمله المؤسسي، يمتلك رصيدًا واسعًا من الكتابات والمقالات الصحفية في عدد من الصحف والمواقع الإعلامية اليمنية والعربية، تناول فيها قضايا حقوق الإنسان، القانون الدولي الإنساني، العدالة الانتقالية، وحماية المدنيين في النزاعات، ما جعله من الأصوات الحقوقية البارزة في المشهد اليمني.

كما شارك في عدد من الفعاليات والمؤتمرات المحلية والإقليمية والدولية، في كل من مصر والأردن والمغرب وإندونيسيا وتركيا، التي ناقشت قضايا الحماية والعدالة والسلام حيث مثل اليمن في مؤتمر الشباب الدولي ٢٠١٥ في تايلند و الورشة التدريبية في مجال بناء السلام ٢٠٢٥ في هولندا، مقدمًا أوراق عمل ومداخلات أكاديمية أسهمت في إثراء النقاش حول سُبل تطبيق القانون الإنساني الدولي في البيئات المتأثرة بالنزاعات المسلحة.

ويُعرف بشغفه الكبير بمجال القانون الإنساني والعمل المجتمعي، وقدرته على العمل في البيئات الصعبة وتحت الضغط، إضافة إلى رؤيته الواضحة في تعزيز ثقافة الحماية واحترام الكرامة الإنسانية في اليمن والمنطقة، ما جعل تجربته نموذجًا في الجمع بين العمل الحقوقي الميداني وإعداد أوراق السياسات العامة المتخصصة.